

**تدرك سعر الخبز والمأزوٰت جاء لضمان استمرار تأمّنهما
وتمويل الموارنة بالعجز سيؤدي إلى التضخم وهذا له آثار كبيرة**

A wide-angle photograph of a steel mill's interior. A massive, glowing red-hot steel beam is the central focus, being processed by a series of large, green-painted industrial rollers and machinery. The background is filled with complex steel structures, pipes, and ladders, all under artificial lighting that creates a dramatic play of light and shadow on the hot metal.

تم التركيز على الإنتاج والاعتماد على الذات لمواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية

مياه الشرب.

دو التركی خفض الوارد المائی

وتوليدية ٥ آلاف ميغاواط، لكن نستطيع تشغيل ٢٣٠٠ ميغاواط والباقي يحتاج إلى محروقات وغاز، ويُضخ الاحتلال الأميركي والعصابات المجرمة أيديهم عليها، وأضاف: «قبل ستين كان الوضع أفضل كهربائياً لأن المدينة الصناعية في الشيخ نجار كان يعمل فيها ١٢٠٠ معلم عاد للعمل، والمدينة الصناعية بحساء وعدرا وقضلون وتل كردي تعمل بكامل طاقتها ولدينا اليوم ٨٠ ألف وحدة صناعية تعمل في القطاع الخاص ٤٥٠ مملاً للدولة، بعد أن كان القسم الأعظم من أصحابها قد هجرهم الإرهاب، واليوم وبعد أن استعاد الجيش العربي السوري ٨٥ بالمئة من الأراضي السورية من يد الإرهاب، تجري تغذية المناطق السورية بالكهرباء من البوكال إلى آخر نقطة في الجنوب والغرب، ويتم توزيع هذه الطاقة التوليدية بينها، ولذلك شعر المواطن أن واقع الكهرباء كان أفضل، وقال: «نحن نقرأ تراجع الكهرباء عاماً على آخر عليه منذ ستين بشكل إيجابي، ونرى أنه مؤشر ومستويات نفطية، فتردي الكهرباء من أول أولويات العمل الحكومي، ومخرجه يحتاج إلى فترة ليست طويلة، وتأتي في الشتاء القادم أن تكون قد دخلت مجموعات من الطاقة الشمسية في الإنتاج، مما قد يحسن من واقع الكهرباء في القطر».

سياسات الحكومة، إلا أنه يجب تصويبه وتوجيهه نحو الفئات المستحقة وتأمين وصوله للتل الشرا المستحقة، ويجب أن تحصل عليه الشريحة المولّها وعلى كامل امتداد الوطن وبكل أشكاله، مضيّ «نعمل للتوجيه الدعم إلى الفئة المستهدفة من مواطن ومتقاعدٍ».

حرب اقتصادية على سوريا

عربوس شدد على أن قانون قيصر لم يكن العقوبات ولا آخرها، الغرب وأميركا يقودان حملة هذا البلد، فالعقوبات مستمرة منذ عشر سنوا وجاء قانون قيصر أكثر تشديداً، حيث رفع درجة العقوبات لتتم الأصدقاء والشركات التي تتبع مع الحكومة السورية، وبهذا أصبح هناك صعوبات في تأمين بعض المواد، وبسبب هذا القانون الفظاظ نستطيع إيصال السماد رغم انتشارينا، ووفقاً لسرعه وبقى أكثر من ثلاثة أشهر يدور في البحر نستطيع إيصاله، واليوم نتبدك تحاليف إضافية في المشتقات النفطية وإنتاجها أيضاً، ونتيجة هذا القانون افترضنا وتأكدنا وعملنا بقناعة تامة في الحكومة الإنتاج والاعتماد على الذات للتخلص منه ومن آثاره لذلك ركزنا على قطاع الزراعة ودعمه بأشكال متعددة ودعم الصناعة والمشاريع الصغيرة، وإنشاء التمويل الصغير والأصغرى، والتشدد الكامل على دورة الإنتاج في كل الاتجاهات التي نستطيع العمل فيه حتى تتمكن من مواجهة هذا الحصار.

غريب ممنهج

وعن الانزعاج الشعبي من تراجع الخدمات، أثار عربوس إلى أنه في حال قرأتنا تراجع الخدمات بمعناها حصل في هذا القطاع فإننا نظلم أنفسنا، فرسو خضعت للتخييب الممنهج في نهايتها التحتية مناخيها الكهرباء والمياه والأبنية والتخييب سرقة الاقتصاد، و يجب عدم وضع كل هذه المنايا خارج الحسابات، واستطاعت الدولة في كل منفذ تمت استعادتها من كتف الإرهاب إعادة الخدمات مستوى مقبول، وأضاف:

«قبل الحرب كان لدينا مؤشرات نضاهي بها الدول، إن كان بعدد الأسرة للمرضى وكمية المستخدمة لكل فرد وفي مستويات التعليم، وتراجعاً هذه الخدمات ووصلت في مرحلة من المراحل إلى تندعم في أغلب المناطق، إلا أن هذا العام تم الصبر على تحسين شبكات المياه التي طالها الإرهاب أبو ٦٢ مليار ليرة، كما تم تأهيل منشآت الزراعة ومشاريع الزراعة التي عادت للعمل وكانت خارج السياق، نحن غير راضين عن مستوى الخدمة لكن هناك إمكانيات لدى الحكومة السورية توسيع بالاتجاهات وبالآليات والطريقة التي تخدم أ

٤٦

وعن وضع الكهرباء المتردي خلال الفترة الحالية أ
من السابق، أوضح عربوس أن المشكلة هي بما ج
في سوريا بسبب الإرهاب، فقبل الحرب كان لدينا
ألف ميغا واط ووصلنا لمرحلة كانت بيع الكهرباء
لليبيا ولبعض الدول، وما تعرضت له محطات التوليد
وخطوط نقل الطاقة ليس، خافقاً على أحد، وإن



قيمة دعم الخبر يومياً من ٥ - ٦ مليارات ليرة والحكومة تسعى لإيصال الدعم لمستحقيه

على أكثر من جهة، بين اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، واجتماعات ثنائية وبحث المترتبة على هذا الموضوع، كاشفاً أن الفريق هي كان ميلالا لأن تكون الزيادة ١٠٠ بالمائة لكن خذ يعني الاعتبار من أين تأتي الموارد؟، وأنه ن يكون القرار مدروساً بدقة، ففي حال الزيادة بالثلثة سيتم التمويل بالعجز، وهذا يؤدي إلى حكم كما يؤدي إلى آثار كبيرة قد لا تلمسها بشكل لكن بعد عام أو عامين ستتحمل الميزانية أعباء إلحاد الأضرار بأي من الأطراف، فقطاع النقل من القطاعات الرائدة والزاعمة وكل القطاعات لهم

دورة الاقتصاد لا تأتي بيوم أو قفزات

مجلس الوزراء أوضح أن هيئة الاقتصاد من التي تحتاج إلى زمن ولا تأتي بيوم ولا بفقرات عة والهيئة تحتاج إلى مرحلة متوسطة أو إلى مرحلة طويلة وقد تحتاج إلى أكثر من ١٠ سنوات مضيقاً: «نحن على قناعة مطلقة بأن هذا الدعم إن تتم هيكلته، ويجب أن تستفيد منه الشرائح هشائة في المجتمع، وأي قرار له معنكسه، هنا انعكاسه على الصناعة والزراعة والنقل و التحويلية وكل ذلك ضمن نسب، وعليه قرنا نسب، وبالتالي جاء قرار الزيادة إلى ٥٠٠ ليرة لغير المازوت وليس ٧٠٠ أو ٣٠٠ ليرة، مضيقاً: بيوم الذي تم فيه إصدار قرار زياده أسعار

أكَدَ رئيس مجلس الوزراء حسين عربوس أن سياسة الدعم مكون أساسى في الاقتصاد السوري، ولن يكون هناك أى تراجع عن سياسة الدعم لكن قد تختلف أشكال هذا الدعم. واصفًا قرار رفع أسعار مادتي الخبر والمازوت بأنه من القرارات الصعبة التي تحتاج إلى وقت كافٍ من الدراسة، معتبراً أن تحريك السعر ليس لدعم الموازنة وإنما تخفيف جزء من العبء عن الموازنة، وتحريك سعر الخبر والمازوت جاء لضمان استقرار تأمين المادتين، موضحاً في الوقت ذاته أن تكفل ربطه الخبر ١٢٠٠ ليرة سورية وليت المازوت يكفل ١٩٦٧ ليرة، معتبراً أن هذا التحرير البسيط في الأسعار السابقة تأخذ منه الحكومة ما مقداره أقل من ١٠ بالمئة من قيمة المادة مؤكداً أن الدعم الكبير لهاتين المادتين من مستلزمات حياة الإنسان الضرورية كان محمل نقلash ودراسة، وجاء قرار الزيادة لأنسباب خارجة عن الإرادة لكلا النوعين ولضمان استمرار تقديم هذه الخدمة، إذ كان لا بد من تحريك جزء بسيط من هذا السعر لتتمكن الحكومة من تأمين المستلزمات الأساسية.

وأوضح عربوس أنه حتى بعد تحريك سعر الخبز ١٠٠ ليرة بقيت كل ربطة مدعومة بألف ليرة وأضاف: «هذا الموضوع درسته كثير من المختصين واللجنة الاقتصادية»، مؤكداً أن التحرير ليس لإدخال إيرادات للدولة وإنما لتوجيه دعم معنوي من كافة الشرائح إلى فئة مستهدفة للتغويض على شريحة الموظفين والتقاعدين الأكثر تأثراً بتحرير الأسعار، وزيادة تكاليف الأسعار في الوقت الحالي فقيمة دعم الخبز يومياً من ٥ مليارات إلى ٦ مليارات ليرة.

عربوس وفي لقاء أجراه أمس مع الإعلام الرسمي حول القرارات الحكومية الأخيرة، قال: «بالتأكيد القرار من أصعب القرارات التي اتخذتها الحكومة، مضيفاً: تأتي موازنة الدولة، من شقين الإيرادات والتي تأتي من التصدير للمشتقات النفطية والقمح والقطن والسياحة، ومن الضرائب التي تفرض على النشاطات الاقتصادية، في حين أن الإنفاق يتم برواتب والتغويض والدعم الذي تقدمه الدولة وسياسة الدعم هي جزء ومكون أساسي من الاقتصاد السوري وليس فقط للخبز والمحروقات.

تحريك السعر لا يمول الموازنة

وأكد أن تحريك السعر لا يعني تمويلاً للموازنة وإنما تخفيف حزء من العبء على الموازنة، وقال: «جميع

• صرف ٦٢ مليار ليرة هذا العام
لتأهيل ما دمره الإرهاب في قطاع المياه